الجُملة الصُّغرى في النحو العربي . مفهوماً ونشأة وأحكاماً.(*)

د. فراس عبد العزيز عبد القادر
قسم اللغة العربية / كلية الآداب
جامعة الموصل

مهند فواز هايس
ماجستير لغة عربية

القبول	الاستلام
١٦ / ٠٦ / ٢٠١١	٠٧ / ٠٤ / ٢٠١١

Abstract

Clause in Arabic-Definition, Origin and Structure The present study investigation the notion of clause in Arabic. It traces it back to its origin, exposes its denotations and the different terminology used by the grammarians before Ibn Hisham al-Ansari (761AH) to refer to it. Ibn Hisham al-Ansari is the first to use the notion of al-Jumla al-Sughra (Clause) to refer to that Clause which function as a predicate. The Study tackles as well the conjunction subordinate suggested by grammarians to link Clause to sentence. It also shows the controversy as to the possibility of using subordinate Clause as a predicate.

الملخص

يسعى البحث الموسوم بـ(الجُملة الصُّغرى في النحو العربي . مفهوماً ونشأة وأحكاماً.) إلى الكشف عن مصطلح الجملة الصُّغرى، وتعقُّب ظهوره ومدلولاته واستخدام النحويين المتقدمين لما ناظره من المصطلحات قبل ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، الذي يعدُّ أوّل من نادى به وخصّ استخدامه في الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ أو ما أصله المبتدأ والخبر، وعني البحث أيضاً بالكشف عن الروابط اللفظية التي فرضها النحاة لربط الجملة الصغرى بالمبتدأ، فضلاً عن عرض الخلاف النحوي في الجملة المختلف في وقوعها خبراً بين المانع والمجيز.

أولاً: مصطلح (الجملة الصّغرى) في النحو– مفهومُه ونشأتهُ–:

تعدُّ دراسة الجملة العربية– مصطلحاً ونظاماً ووظيفةً– من الدِّراسات التي أَثْرَتِ الدَّرس اللُّغوي وسمتْ به، بوصفها المكوّن الأساس له، والسبيل إلى تحليل أجزائه، لذا غدا من الضروري أنْ تكون "مهمة اللّغوي أمام الجملة هي دراستها من حيث أنواعها وعناصر تركيبها والعلاقات

التي بينها ومختلف وظائفها "(١). وقد اتجهت أنظار الباحثين ولاسيما المحدثون منهم، وانصبت عنايتهم لدراسة الجملة مدركين أنها "وحدة تركيبية تتخذها كل دراسة نحوية منطلقاً للوصف والتقعيد، وتجعل من أهم أهدافها وصف بنيتها المجردة، وما يتخرّج على هذه البنية من أنماط جزئية، وما يرتبط بكل نمط من دلالاتٍ ومقاصد وضوابط تتحكم في الأبنية المكوّنة ووظائفها داخل نسيجها"(٢)

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ دراسة الجملة قد حظيت بعناية المتقدمين من أهل الصنعة النحوية ابتداءً من سيبويه (ت١٨٠هـ) ومن تلاه على الرغم من أنّ دراستهم لها جاءت مبثوثة متفرقة في أبواب النحو المختلفة، فكانت الجملة رهينة دراسة المفردات، ولا عيب عليهم في ذلك لأنّ منهجهم كان منهجاً تحليلياً، المقصد منه فهم اللغة بأبعادها المتنوعة (٣). حتى آل الأمر إلى ابن هشام (ت ٧٦١هـ) الذي أفرد كلاماً مستقلاً عن الجملة- مصطلحاً وتقسيماتٍ- في شَهِيرَي تآليفه (مغني اللبيب) و(الإعراب عن قواعد الإعراب)، بيد أَنّ ابن هشام لم يتجاوز في حديثه عن الجملة جمع ما كان متفرقاً في أمهات الكتب النحوية (٤). ولعل من بواكير حديثهم عن الجملة تقسيمها إلى قسمين : جمل لا محل لها من الإعراب، و جمل لها محل من الإعراب، ووضعوا لذلك حكماً فمتى وقعت الجملة موقع المفرد، وقدِّرتْ به أخذتْ حكمه من الإعراب فكان لها محل، وإنْ لم تقع ذلك الموقع فلا محل لها من الإعراب، ومن بين تلك الجمل التي لها محل من الإعراب الجملة الواقعة خبراً(٥) "وهي التي تكون خبراً لمبتدأ، أو لفعلٍ ناقصٍ، أو لحرف مشبّه بالفعل، ومحلّها الرفع إذا كانت خبراً للمبتدأ أو للحرف المشّبه بالفعل، والنصب إذا كانت خبراً للفعل الناقص، أو للحرف المشبه به "(٦)، فهي جملة تؤول بالمفرد، فتعرب بإعرابه غير أننا نجد أَنّ الرضي الاسترباذي (ت ٦٨٦هـ) لم يرتضِ هذا القول ووصفه بـ "أنّه دعوى من بعض النحاة

(*) البحث مستلّ من رسالة الماجستير الموسومة بـ (الإخبار بالجملة عن المبتدأ في القرآن الكريم- أنساقه ودلالاته-) للطالب مهند فواز هايس بإشراف أ.م.د.فراس عبد العزيز عبد القادر ، مع وجود بعض التغييرات عما هو عليه في تمهيد الرسالة (فلزم التنبيه).

(١) التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، د. عبد الحميد مصطفى السيد / ٣٤، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات المجلد الثاني، العدد الأول/ ١٩٩٢.

(٢) بنية الجملة في اللغة العربية، عبد الحميد مصطفى السيد / ٣٦، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس عشر، العدد الثامن/ ٢٠٠٠.

(٣) ينظر : الجملة في نظر النحاة العرب، عبد القادر المهيري / ٣٦- ٣٧، حوليات الجامعة التونسية / ١٩٩٦، بنية الجملة في اللغة العربية/ ٣٦.

(٤) الجملة في نظر النحاة العرب/ ٣٧.

(٥) =: شرح المفصل، ابن يعيش : ١/ ٨٨،عالم الكتب- بيروت ، الحلل في الكلام على الجمل، العنابي / ٤٨دراسة وتحقيق د.إبراهيم بن محمد أبي عبادة، مكتبة العبيكان-الرياض/ط١-١٩٩٦.

(٦) إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة/ ١٤٠،دار الآفاق الجديدة-بيروت/ط٣-١٩٨١.

أطلقوها بلا برهان عليها قطعي، سوى أنهم قالوا: الأصل هو الإفراد، فيجب تقديرها بالمفرد، وهم مطالبون بأنّ أصل خبر المبتدأ الإفراد، بل لو ادعّي أنّ الأصل فيه الجملة لم يبعد ؛ لأنّ الإخبار في الجمل أكثر، وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد، بل يكفي في تقدير الإعراب في الجمل وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد فيه "(١). والإخبار عن المبتدأ بالجملة له مقاصد تعبيرية انماز بها من الإخبار بالمفرد، وقد أدرك النحويون سِرّ ذلك وأرجعوها إلى جملة أمور منها: التوسع في العبارة في النظم والنثر، لما تتضّمنه الجملة المخبر بها من ضمير يعود على المبتدأ، وهما في المعنى متحدان، وكأنّهما قد ذُكِرا مرتين في سياق واحد، وهو ضرب من التوكيد في الكلام، ومنها إزالة اللَّبس في بعض المواضع، فمثلاً لو عدلنا عن قولنا : (زيدٌ قامَ أبوهُ) إلى (قامَ أبوهُ زيدٌ)، لجاز أن يظَنّ أنّ هذه كُنية له، لا أنّ له ولداً، فب تقديم (زيد) بطل كون (أبوه) كنية، ومنها أيضاً أنّ في ذكر الشيء مظهراً ومضمراً ما يفيد التفخيم والتهويل (٢). وقد أشار البلاغيون إلى أن دلالة ورود المسند جملة يعود إلى أمرين الأول : قصد تقّوي الإسناد في قولنا : (زيدٌ قامَ) فهو بمنزلة إسناد الفعل إلى زيد مرتين ك ما تقول : (قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ). والثاني : كون المسند سببيّاً أي: إنّه جملة علقت على المبتدأ بعائد لا يكون مسنداً إليه في تلك الجملة فخرج ما كان الخبر مفرداً نحو : (زيدٌ مُنطلقٌ أبوُه)(٣). وبغية الوصول إلى مصطلح (الجملة الصغرى) الذي نصصنا عليه في العنوان، ارتأينا أنْ نستقري موروثنا النحْوي فيما قالَهُ النحويون عن الجملة الواقعة خبراً، وجرياً للعادة نبدأ بسيبويه (ت ١٨٠هـ) في كتابه المعدود لدينا أولَ مُصَنَّف متكامل وصل إلينا، إذ لم يصرّح بالجملة الواقعة خبراً للمبتدأ، بل ألمَ حَ إليها في باب عقده بعنوان "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيّاً على الفعل قُدِّم أو أُخّر " ويقول فيه : "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربْتُهُ فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك : مبنيٌّ عليه أنّه في موضع (منطلق) إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بُنيَ على الأول وارتفع به، فإنما قلت: عبد الله فنسبته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء"(٤) ولم يزدد الأمر وضوحاً عند الفراء (ت ٢٠٧هـ)، فلم يرد عنه ذكر للجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ سوى أنها مرفوعة به،وذلك حين أعرب قوله تعالى : ﭽ يـ يـ ٹ ٹﭼ القارعة/١ – ٢."فما في موضع رفع بالقارعة الثانية، والأُولى مرفوعة

---

(١) شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي: ٢/ ٢٥٩، دار الكتب العلمية–بيروت د.ط–١٩٩٥.

(٢) ينظر : اللّباب في علل البناء والإعراب، العكبري :١/ ١٣٩– ١٤٠، تحقيق غازي ظليمان، دار الفكر–دمشق /ط١–١٩٩٥ توجيه اللمع، ابن الخبّاز / ١٠٩، دراسة وتحقيق فايز زكي دياب،دار السلام–القاهرة/ط١–٢٠٠٢.

(٣) =: مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح، التفتازاني / ١٣٢، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، المطبعة العصرية–صيدا/د.ط–٢٠٠٥ الجملة في تصور غير النحويين، سلمان القضاة / ٣٠٩، بحث منشور في مجلة مؤتة، المجلد الثاني عشر، العدد الأول/ ١٩٩٧.

(٤) الكتاب، سيبويه: ١/ ٨١، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة/ط٣–١٩٨٨ وينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه، د.حسن عبد الغني الأسدي/ ٢٦٦، دار الكتب العلمية–بيروت/ط١–٢٠٠٧.

بجملتها"(١)، وأشار المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) إلى أنّ المبتدأ قد يقع خبره جملةً ، ولم يتوسّع في ذلك إذ يقول: "فإذا قلت: عبد الله قام، فـ(عبدُ اللهِ) رفع بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في (قام) فاعل...."(٢). ونقف عند نَصَّ لابن السّراج (ت ٣١٦هـ) يُصَنّف فيه جملة خبر المبتدأ على صنفين فعلية واسمية إذ يقول(٣): "والجمل المفيدة على ضربين : إما فعل وفاعل، وإمّا مبتدأ وخبر . أمّا الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل فنحو : زيدٌ ضربتُه وعمروٌ لقيتُ أخاه، وبكرٌ قامَ أبوُه، وأمَّا الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك : زيدٌ أبوه منطلقٌ، ....."، ويتضح من هذا النّص أنّ ابن السّراج يُعَدّ أوّ لَ من أطلق مصطلح (الجملة المركبة) على جملة خبر المبتدأ. أمّا أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ) فقد استخدم المصطلح نفسَه على جملة الخبر، بيد أنّ تقسيمهُ للجملة المخبر بها يُعَدُّ أكثر نضجاً وأبين منهجاً، إذ وجدناه يقسّمها إلى أربعة أضرب : الأول أن تكون مركبة من فعل وفاعل، والثاني : أن تكون مركبة من ابتداء وخبر،والثالث : أن تكون شرطاً وجزاءً، والرابع : أن تكون ظرفاً (٤). وتابع ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ابن السّراج وأبا علي في استخدامه مصطلح (الجملة المركبة)(٥)، والحال نفسه نجده عن عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) غير أنه لم يذكر الجملة المركبة(٦) وإنّما قال(٧): "والجملة "والجملة ما كان جزأين نحو : ضربَ أبوه، وأخوه منطلق ..."، وساير الزمخشري (ت٥٣٨هـ) أبا علي في تقسيمه للجملة على أضربها الأربعة (٨)، وقد أشار ابن مالك (ت ٦٧١هـ) في نظم ألفيّته إلى نوعي خبر المبتدأ من دون تفصيل وبيان:

ومفرداً يأتي، ويأتي جمل هْ حاوية معنى الذي سِ يقتْ لَهْ (٩)

وبقيتْ دراسة الجملة المخبر بها عن المبتدأ أسيرة حديث النحويين مبثوثة في باب أحكام المبتدأ والخبر- كما أشرنا إلى ذلك آنفاً- ، حتى وصل الدّرس النحوي إلى ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) الذي يُعَدّ بحق أوّ لَ من أولى الجملة- مصطلحاً وتقسيماً و إعراباً- عناية فاق بها سابقيه في التبوّيب والتصنيف والمنهج، فإليه يرجع فضل السّبق باصطلاحِ الجملة الكبرى على

---

(١) معاني القرآن: ٣/ ١٨٠تحقيق وتعليق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية-بيروت/ط١-٢٠٠٢.

(٢) المقتضب: ٤/ ١٢٨، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب-بيروت/د.ت.

(٣) الأصول في النحو: ١/ ٦٤، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت/ط٣-١٩٨١،.

(٤) =: الإيضاح العَضُدي/ ٣٧ وما بعدها، حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف-مصر/ط١-١٩٦٩.

(٥) =: اللّمع في العربية / ٢٧، تحقيق فائز فارس، مطبعة دار الأمل- أربد /ط١-١٩٨١، سر صناعة الإعراب: ١/٢٦٣، تحقيق محمد حسن وأحمد رشدي، دار الكتب العلمية-بيروت/ط٢-٢٠٠٧.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح:١/٢٥٨، تحقيق كاظم بحر مرجان،المطبعة الوطنية-عمان/د.ط-١٩٨٣.

(٧) م.ن : ج .ص .ن

(٨) =: المفصل في علم العربية /٢٣، دار الكتب العلمية-بيروت/ط١-٢٠٠٧

(٩) الألفية /١٠، مكتبة النهضة-بغداد-١٩٨٤.

المبتدأ والجملة الصغرى على خبره(١)، وقد تناقله من بعده غير واحد من العلماء، يقول ابن هشام هشام في بيانهما(٢): "الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو : (زَيْدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ)، والصّغرى هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين . وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين، نحو : (زيدٌ أبوه غلامُهُ منطلقٌ) فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و(غلامُ هُمنطلقٌ) صغرى لا غير ؛ لأنّها خبر، و (أبوُه غلامُ هُمنطلقٌ) كبرى باعتبار (غلامُ هُ منطلقٌ) وصغرى باعتبار جملة الكلام ..." وإذا أردنا الإخبار بالمفرد بدلاً من الجملة في قولنا : (زيدٌ أبوه غلامُ ه مُطلقٌ) فيكون المعنى على ذلك (غلامُ أبي زيدٍ منطلقٌ)(٣). ثم استدرك ابن هشام بعد بيانه لمفهوم مصطلح الجملة الكبرى والصغرى استدراكين الأول: أنّ الجملة الكبرى قد تكون مصدّرة بفعل ناسخ كما تكون مصدرة بالمبتدأ مثل : (ظننتُ زيداً يقومُ أبوه). والثاني: أنّ إطلاق لفظي (صغرى وكبرى) على الجملة بصيغة أفعل التفضيل مجرداً من أل والإضافة، لا يقصد به التفضيل، إذ قد قُرّر استعمال صيغة التفضيل والمراد به الوصف (٤)، مثل (حُبلى) و(صغرى) التي ورد فيها التّنزيل في قوله تعالى: ﭽ ۈ ۉ ۇ ۋﭼ النجم/ ٢٢ (٥). (٥).

ويتضح من تقسيم ابن هشام بأنّه عَنَى بالكبرى أيَّ جملة موسّعة، أو مركبة تتألف من أكثر من جملة ، وبالصّغرى أيَّ جملة مستقلة بنفسها (٦). وقد نال هذا التصنيف حَظّه من الذيوع والانتشار فتناقله غير واحد من النحاة(٧) وشرُّاح المغني(٨). ولم يكتفِ ابن هشام بهذا التقسيم، بل بل وجدناه يقسّم الجملة الكبرى إلى قسمين : جملة كبرى ذات الوجهين وجملة كبرى ذات الوجه مراعياً في تقسيمه صدر الجملة الكبرى وصدر الجملة الصغرى، فإذا كان صدر الجملة يتفق مع عجزها اسماً أو فعلاً كانتْ ذا ت وجهٍ واحد مثل : (زيدٌ أبوهُ قائمٌ) و (ظننتُ زيداً يقومُ أبوه)، فإذا

---

(١) =: بناء الجملة الفعلية في السور المكية / ١٦٠، رسالة ماجستير تقدم بها فراس عبد العزيز عبد القادر إلى مجلس كلية الآداب- جامعة الموصل/ ١٩٩٩.

(٢) مغني اللبيب : ٢/٥١١- ٥١٢، تحقيق .صلاح عبد الصبور، مطبعة دار السلام-القاهرة/ط١-٢٠٠٤ و=:الإعراب عن قواعد الإعراب/ ٦٢-٦٣، تحقيق رشيد العبيدي، دار الفكر-بيروت/ط١-١٩٧٠.

(٣) =: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري / ٢٦، تحقيق عبد الكريم حبيب،مطبعة اليمامة- دمشق/د.ط-١٩٩٩.

(٤) =: مغني اللبيب: ٥١٢/١، إعراب الجمل وأشباه الجمل/ ٢٤.

(٥) =: دُرّة الغواص في أوهام الخواص، الحريري / ٤٣ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية- صيدا/ط١-٢٠٠٣ .

(٦) =: التحليل النحوي عند ابن هشام/ ٤٠ (بحث منشور سبق ذكره).

(٧) =: همع الهوامع، السيوطي: ٥١/١، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت/ط٢-٢٠٠٦ المشكاة الفتحية، الدمياطي/ ١٦٠، دراسة وتحقيق هشام سعيد، مطبعة وزارة الأوقاف-بغداد/١٩٨٣.

(٨) =: حاشية الدّسوقي، محمد الدسوقي:٨١٠/٢، مطبعة السلام-القاهرة/ط٢-٢٠٠٥

كان صدر الجملة يختلف عن عجزها اسماً أو فعلاً كانت ذات وجهين، مثل : (زيدٌ يقومُ أبوه) و (ظننتُ زيداً أبـُوه قائمٌ)(١). وقد وصف د . عبد الحميد مصطفى تصنيف ابن هشام للجملة بأنه "قائم على مراعاة الشكل الطولي للجملة أو المبنى الصرفي للكلمة المصدرة، فالجملة التي صدرها اسم اسمية، والتي يتصدرها فعل فعلية...."(٢).

أمّا علماء النحو المحدثون فنجد أنّ بعضاً منهم قد ساير ابنَ هشام في تقسيمهِ للجملة، إذ قسّم الأستاذ عباس حسن الجملة على ثلاثة أقسام : الأول: الجملة الأصلية وهي التي تقتصر على ركني الإسناد، والثاني : الجملة الكبرى وهي ما تتركب من مبتدأ وخبره جملة اسمية أو فعلية، والثالث الجملة الصغرى وهي الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبراً للمبتدأ (٣). للمبتدأ (٣). والحال نفسه نجده عند د . فخر الدين قباوة، لكن بشيء من التوسعة والتوضيح في تحديد مواطن الجملة الكبرى والصغرى، إذ عرّف الجملة لكبرى بأنّها "المكونة من جملتين أو أكثر إحداهما مبتدأ، أو فاعل، أو خبر، أو مفعول ثانٍ لفعل ناسخ، نحو : (سواءٌ عليّ أيّ شيء فعلت، سواء علينا أيّ كتاب قرأت، وتبيّن لي كم صبرتم، وبدا لنا أيّكم صادق، والفضل خيره واسع...." (٤). أما الجملة الصغرى فهي "التي تكون جزءاً متمماً للجملة الكبرى، أي : مبتدأ فيها أو فاعلاً أو خبراً أو مفعولاً ثانياً، ومنها الجمل الثواني في الجمل الكبرى المتقدّمة الذكر)..." (٥). (٥). ولم يزد د . فتحي الدَّجني شيئاً على ما ذكره ابن هشام (٦) أمّا د .محمد حماسة عبد اللطيف فقد أطلق مصطلح (الجملة البسيطة) على الجملة المتكونة من عنصري الإسناد شريطة عدم قيام جملة أخرى بوظيفة ما فيها، فإذا كان ثمة وظيفة سُمِّيَت جملة صغرى، وأطلق مصطلح (الجملة المركبة) على الجملة الكبرى، ووسمها بأنها الجملة التي تدخل في عناصرها جملة أخرى تقوم بوظيفة ما في بنائها(٧). وتابع د. فاضل السامرائي سابقيه في تصنيفهم للجملة الكبرى والصغرى وحصرهما بجملة المبتدأ والخبر (٨). وارتأى غير واحد من المحدثين أن يصنف الجملة تصنيفاً مغايراً عمّا صنّفه ابن هشام، ويصطلح لها مصطلحات لا تعدو أن تكون محاولة للتجديد والتحديث، تخرجها من أسر الاتّباع، وطوق التّقليد وتقف محاولة د .محمد إبراهيم عبادة واحدة

---

(١) =: مغني اللبيب: ٢/ ٥١٤.

(٢) التحليل النحوي عند ابن هشام/ ٤١.

(٣) =:النحو الوافي:١/ ١٦، دار المعارف–مصر/ط٤–د.ت

(٤) =: إعراب الجمل وأشباه الجمل/ ٢٤– ٢٥.

(٥) =: م. ن: ص. ن.

(٦) =: الجملة النحوية– نشأة وتطوراً وإعراباً–/ ٨٨، مكتبة الفلاح–الكويت/ط١–١٩٧٨

(٧) =: في بناء الجملة العربية/ ٤١، دار القلم–الكويت/ط١–١٩٨٢

(٨) =: الجملة العربية– تأليفها وأقسامها– /١٩٢، منشورات المجمع العلمي العراقي–بغداد–١٩٩٨

من بين تلك المحاولات، فنراه يفسر ما أطلقه ابن هشام على الجملة بأنها كبرى وصغرى بقوله (١): "وكأنَّ ابن هشام كان يعني بالجملة الكبرى (Sentence)، وبالجملة الصغرى (Clause)، فالجملة الكبرى هي الجملة الاصطلاحية، أما الجملة الصغرى فهي جملة مجازية أيْ أنها إذا كانت في سياق مستقل كانت جملة"، ويضيف أيضاً بأنّه كان يتمنىّ من النحويين أن يدرجوا الجملة الواقعة نعتاً وصلة وحالاً ومفعولاً به ونائباً عن الفاعل، ومعترضة، ضمن ما سمّاه ابن هشام بـ(الجملة الصغرى)، ويطلقون (الجملة الكبرى) على الجمل المتضمّنَة للجملة الصغرى الواقعة في المواقع السابقة(٢).

بيد أننا نجد أنّ د .فاضل السامرائي لم يرتضِ إدخال هذه الجمل ضمن الجملة الصغرى الواقعة خبراً عن المبتدأ، ويشير إلى أنّ "الجملة الكبرى والصغرى تختص بجملة المبتدأ وال خبر وما أصله ذلك، ولا تكون في غيره ف لا تدخل فيها جملة الحال أو جملة النعت، فلا يوصف قولك: (أقبل محمد غلامه ساعٍ خلفه) بأنه جملة كبرى، ولا توصف جملة (غلامه ساعٍ خلفه) بأنّها جملة صغرى فإنّ كُلاًّ منهما جملة مستقلة"(٣).

ويختط د. محمد عبادة لنفسه تقسيماً جديداً للجملة، يجملها في ستة أنواع: (٤)

١- الجملة البسيطة. ٢- الجملة الممتدة ٣- الجملة المزدوجة أو المتعددة ٤- الجملة المركبة ٥- الجملة المتداخلة ٦- الجملة المتشابكة .

والذي يعنينا في موضوع دراستنا هو النوع الخامس (الجملة المتداخلة) وقصد بها المكونة من مركبين إسناديين أو متضمنين لعمليتين إسناديتين بينها تداخل تركيبي .... (٥)، وحَدّدَ وحَدّدَ التداخل بصور ثلاث، الأُولى: أن يكون المركب الإسنادي أحد طرفي مركب إسنادي أعمّ منه، مثل: (الطائر يغّرد، محمد فاز أخوه، محمد أخوه فائز، والقائد متهلل وجهه)، فكل ما جاء بعد المبتدأ وقع عجزاً لمركب إسنادي أعمّ و أشمل. الثانيِ: أنْ يكون كل من المركبّين ا لإسناديين طرفاً للإسناد في تركيب أعم، وقد يكون كل من طرفي الإ سناد مركّباً إسناديًا ، مثل: (المذاكر درسَهُنائلٌ الجائزة)، فالمذاكر درسه مركب وصفي إسنادي وقع مسنداً إليه ، و(نائل الجائزة) مركب وصفي إسنادي وقع مسنداً . الثالثة: أن يكون أحد المركبين امتداداً لطرف من أطراف الإسناد، كأن يكون نعتاً أو حالاً، مثل : (أقبلَ محمدٌ الفائزُ أخوهُ)(٦) غير أننا نجد أنّ د . عطا

---

(١) الجملة العربية– دراسة لغوية نحوية/٣٢، منشأة المعارف–الإسكندرية/١٩٨٤

(٢) =: م.ن/ ١٥١– ١٥٢.

(٣) الجملة العربية– تأليفها وأقسامها–/ ١٩٢– ١٩٤.

(٤) =: الجملة العربية– دراسة لغوية نحوية–/ ١٥٣ وما بعدها،منشأة المعارف–الإسكندرية/١٩٨٨.

(٥) =: م.ن/ ١٦٠.

(٦) =: م .ن/ ١٦١– ١٦٢.

محمد موسى قد رَدَّ على تقسيم د . عبادة للجمل بهذه التقسيمات ذات الاصطلاحات المختلفة، مشيراً إلى أنّه من يدقق النظر فيها يستطيع ردّها بسهولة إلى الأنماط التي أشار إليها النحاة، وليس له من الجديد فيها سوى الإتيان بمصطلحات جديدة، ويضرب مثلاً على ذلك هو أنّ جملة (محمدٌ فائزٌ أخوهُ)، سمّاها النحاة باسم (الجمل الكبرى)، فجاء بتسمية استبدل فيها المصطلح القديم، بمصطلح جديد سمّاه (الجمل المتداخلة)(١). ويطالعنا د . أبو السعود حسنين الشاذلي بمصطلحين أطلقهما على الجملة الكبرى والجملة الصغرى فاختار مصطلح (الجملة الاصطلاحية) بديلاً عن الكبرى، ومصطلح (الجملة المجازية) بديلاً عن الصغرى ، وعلّل ذلك بأنّ الصغرى إذا كانت في سياق مستقل عُدّت جملة (٢). وهذا يتفق مع ما أشار إليه د . محمد إبراهيم عبادة وفضّل د . علي أبو المكارم أنْ يستخدم مصطلح (التركيب الإسنادي) بديلاً من مصطلح الخبر (الجملة) إذ يقول(٣) "وقد آثرنا العدول من لفظ الجملة لما أخذنا به من ضرورة توافر عنصري : الإسناد والفائدة التامة فيها، بما يستلزمه ذلك من استقلال المعنى . وبما أنّه لا يتحقق في التركيب الواقع خبراً إلاّ الإسناد فقط دون تمام الفائدة فضّلنا أن نصطلح عليها بالتركيب الإسنادي ". أمّا د. عبد الحميد مصطفى السيد فقد قسّم الجملة حسب علاقة الإسناد فيها على قسمين: الأول بسيطة وهي جملة المسند والمسند إليه منفردين، أو مقيّدَين بقيود دلالية تمثلها وظائف نحوية مخصوصة . والثاني : الجملة المركبة وهي الجملة التي تتضمّن نواتين إسناديتين أو أكثر، ثم قسّم كلاً من القسمين إلى فرعين آخرين هما : الجملة البسيطة أو المركبة المطلقة، مثل: (زيدٌ كريمٌ، وجاءَ زيدٌ) و (زيدٌ أبوُه كريمٌ، وتبيّن أنّ العملَ مستمرٌ) والجملة البسيطة أو المركبة المقيّدة، مثل : (كانَ زيدٌ كريماً، وجاءَ زيدٌ راكباً بالأمس) و (كان زيدٌ أبوُه كريمٌ، وجاءَ زيدٌ يركضُ)، وأطلق على الناتج من توسيع البنية الأساسية إلى بنية أخرى بـ (البنية الوظيفية)، التي تُبنى عن طريق أنواع المقيدات(٤). وأطلق عليها أيضاً الجمل الثواني الواقعة ضمن الجمل الكبرى(٥). ويُطلِق الأصوليون المتأخرون مصطلح (الجملة المزدوجة) على الجملة الكبرى التي يكون خبرها جملة صغرى (إسنادية) (٦).

ويطالعنا قسم آخر من النحويين المحدثين الذين صنّفوا الجملة وفق موقعها من الإعراب، فوضعوا مصطلحاتٍ جديدةً للجمل التي لا محل لها من الإعراب، والجمل التي لها محل من

---

(١) =: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين /١٦٢، مطبعة دار الإسراء- عمان/ط١-٢٠٠٢

(٢) =: المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم/ ١٧، دار المعرفة الجامعية-الاسكندرية/

(٣) الجملة الاسمية/ ٤٤- ٤٥،.

(٤) =: بنية الجملة في اللغة العربية/ ٤٥- ٤٦، (بحث منشور سبق ذكره).

(٥) =: بناء الجملة الفعلية في السور المكية/١٦٠، (رسالة ماجستير سبق ذكرها).

(٦) =: البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين/ ٢٥١،

الإعراب، ولمّا كانت الجملة الصغرى الواقعة خبراً عن المبتدأ جزءاً من أنواع الجمل التي لها محل من الإعراب ارتضينا أنْ نستعرض هذه المصطلحات، إذ أطلق د . شوقي ضيف مصطلح (الجمل المستقلة) على الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وقابله بمصطلح (الجمل الخاضعة) غير المستقلة على تلك التي لها محل من الإعراب(١)، وكذلك نرى أنّ د.علي جابر المنصوري سمّى الجمل التي لا محل لها من الإعراب بـ (الجمل التي لا تتحمل حركة إعرابية)، وسمّى الأخرى بـ (الجمل التي تتحمل حركة إعرابية)(٢)، وخلص الدكتور طلال يحيى إبراهيم إلى أنْ يصطلح على الجمل التي لا محل لها من الإعراب بـ (الجمل الصريحة) ويقابلها مصطلح (الجمل المؤولة) على تلك التي لها محل من الإعراب(٣).

وقبل أن ننهي حديثنا عن مصطلح الجملة الصغرى، تجدر الإشارة إلى مسألة نحوية خلافية يتوقف عليها حكم تصنيف الجملة، وهي مسألة تقديم الفاعل على فعله، فقد ذهب بعض الكوفيين إلى جواز تقديم الفاعل على فعله، وقد منعه جمهور النحويين(٤)، ففي قولنا : (بكرٌ انطلقَ) تكون الجملة بسيطة على رأي الكوفيين، في حين الجملة كبرى وصغرى (مركبة) عند الجمهور وقد ناصر د . مهدي المخزومي رأي بعض الكوفيين مُعللاً بأنّ "جملة (البدرُ طلعَ) فعلية يجنّبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة القدماء أنفسهم فيها، أو أوقعهم فيها منهجُهم الفلسفي، إنّ القول بأنّها اسمية يحملنا إلى الذهاب إلى اعتبار الاسم المتقّدم مبتدأً لا فاعلاً، وإذا أصبح مبتدأً خلا الفعل من الفاعل، و اضطر الدارس إلى تقدير فاعل، وقد قدّر وهُ ضميراً يعود على المبتدأ، ويحملنا على اعتبار هذه الجملة البسيطة جملةً مركبةً، فقد أصبحت بعد ذلك الاعتبار، وهذا التقدير مكوّنة من جملتين، المسند إليه في الأولى هو (البدر) والمسند إليه في الثانية هو الضمير العائد على المبتدأ ...."(٥). وتقديم الفاعل على فعله يتفق مع الدرس النحوي الحديث الذي يجعل من الجملة التوليدية (قامَ زيدٌ)، جملة تحويلية عن طريق عنصر الترتيب الذي يفيد التوكيد، فتصبح الجملة (زيدٌ قامَ)(٦).

وبعد هذا العرض الموجز فإننا نتبنّى مصطلح (الجملة الصغرى) على الجملة الإسنادية الواقعة خبراً عن المبتدأ.

---

(١) =: تجديد النحو/ ٢٥٦- ٢٥٨، دار المعارف-مصر/ط٣-١٩٨٦

(٢) =: الدلالة الزمنية في الجملة العربية/ ٣١، مطبعة الجامعة- بغداد/ط١-١٩٨٤

(٣) =: الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم / ٢١، أطروحة دكتوراه تقدم بها طلال يحيى إبراهيم إلى مجلس كلية الآداب/ جامعة الموصل ١٩٩٦.

(٤) =: الموفي في النحو الكوفي، الكنغراوي / ١٨،شرح وتعليق محمدبهجة البيطار، طبع المجمع العلمي العربي-دمشق/د.ط.ت، همع الهوامع: ١/ ٥١١، تحقيقات نحوية، د. فاضل السامرائي/ ٩٥،دار الفكر-عمان/ط١-٢٠٠١

(٥) في النحو العربي- نقد وتوجيه- /٤٢- ٤٣، المكتبة العصرية-صيدا/١٩٦٥

(٦) =: في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل عمايرة/ ٨٨ وما بعدها،عالم المعرفة-جدة/ط١-١٩٨٤

ثانياً: روابط جملة الخبر (الصغرى) بالمبتدأ :

لقد أدركَ علماء العربية أنّ اللّغة بوصفها نظاماً نطقياً يحكمها قانونٌ ترابطيٌّ متماسكٌ، لا يمكن بدونه أن يكون الكلام مفيداً، ليؤدي عملية التواصل الكلامي "وقد لا يستشعر المتكلم الوسائل التي يصطنعها نظام لغته من أجل أن يبدو كلامه مترابطاً محكماً، ولكنّه- على أيّة حال- يستطيع أن ينكر من الكلام ما يكون مُفلكَكاً، لأنّه في هذه الحال سيكون غير مفيد "(١) وما نظرية النظم التي أرسى أصولها عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) إلاّ دليلٌ واضحٌ، وبرهانٌ ساطعٌ على ترابط أجزاء اللغة ترابطاً وثيقاً لذا فـ "لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضهُا ببعضٍ، ويُبنى بعضها على بعضٍ، وتُجْعَل هذه بسببٍ من تلك ...."(٢). لذا بات من الضروري أنّ الجملة العربية لا يمكن أنْ تدْرَس بمعزل عن مسألة الربط بين عناصرها المكوّنة لها، وقد شغلت مسألة الربط بال النحاة وتتبّعوا مواضعها، وحدّدوا شروطها، وتقرّوا أنماطها، حتى غدا بهم الأمر إلى التوّغل في مجالات الافتراض والتقدير، بيد أنّ بحثهم هذا جاء مشتّتاً موزعاً في أبواب النحو المتنوّعة(٣). ولعلّ من المفيد- قبل أنْ نحدد روابط الجملة الصغرى بالمبتدأ- أنْ نشير إلى مفهوم (الربط) في الاصطلاح النحوي : فـ "هو ما يكون من صلةٍ و اتحادٍ وتماسكٍ بين جزأي الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ويكون الربط لفظيّاً أو معنويّاً"(٤) والمتتبع لمصطلح (الربط) في الموروث النحوي، يجد أنَّ النحاة لم يتفقوا على هذا المصطلح، فثمة نظائر له في الاستعمال، منها مصطلح (الذّكر)، وقد أشار إليه المبرد في المقتضب، وأبو علي الفارسي في الإيضاح(٥). ومنها مصطلح (العائد)، وقد ذكره عبد القاهر الجرجاني في المقتصد وابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ) في المرتجل(٦).

---

(١) في بناء الجملة العربية/ ١١٧.

(٢) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني/٥٥، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر- مطبعة المدني- القاهرة/ط٣-١٩٩٢

(٣) =: الجملة في نظر النحاة العرب /٤٢ (بحث منشور)، بنية الجملة في اللغة العربية / ٤٩ (بحث منشور).

(٤) قضايا الإسناد في الجملة العربية / ٤٦، رسالة ماجستير تقدّم بها علي كنعان بشير إلى مجلس كلية الآداب- جامعة الموصل، ٢٠٠٦.

(٥) =: المقتضب: ١٢٧/٤- ١٢٨، الإيضاح العضدي/ ٤٤- ٤٥.

(٦) =: المقتصد في شرح الإيضاح :٢٧٩/١،المرتجل في شرح الجمل /٣٤٠- ٣٤١،تحقيق علي حيدر، مطبعة دمشق/١٩٧٢.

وزاوج ابن مالك بينهما في شرحه للكافية الشافية (١). وارتضى آخرون مصطلح ات (الراج ع، والإتباع، والتعليق)(٢).

ومن المحدثين مَنْ فَرّق بين مصطلحي (الربط) و (الارتباط)، فالربط عنده "هو اصطناع علاقة نحوية سياقية بين معنيين باستعمال واسطة تتمثل في أداة رابطة تدل على تلك العلاقة، أو ضمير بارز عائد، ويكون الربط إمّا لأمن لبسِ الانفصال، أو لأمن لبس الارتباط "(٣)، وعرّف الارتباط بأنّه "نشوء علاقة نحوية سياقية وثيقة بين معنيين دون اللجوء إلى واسطة لفظية تعلّق أحدهما بالآخر، فهي أشبه بعلاقة الشيء بنفسه"(٤). ويبدو لنا أنّه قد قصد بالرابط الروابط اللفظية اللفظية وقصد بالارتباط الرابط المعنوي وهو (الإسناد). وارتأى باحث معاصر إطلاق مصطلح (الاقتران الداخلي) على علاقة الإسناد داخل الجملة العمدة، و (الاقتران الخارجي) على ما يقع خارج جملة الإسناد(٥).

إنّ الغاية المقصودة من الربط هي وضوح العلاقة في الجملة، وأمْ ن اللبس في أداء المقصود منهما وعدم الخلط بين عناصرها، بحيث تتألف وحدة كلامية مفيدة (٦). ومواضع الربط في العربية كثيرة متنوعة، ولعل الذي يعنينا منها هو ربط الخبر بالمبتدأ، وتحديداً الخبر الجملة، لكي يكون الكلام متصلاً بينهما، وحتى لا تبدو الجملة المخبر بها مستقلة منفصلة عن المبتدأ أو أجنبية عنه (٧). ويكاد يكون الحديث عن الربط في باب المبتدأ والخ بر هو ا لأشيع والأكثر من غيره عند النحاة، يقول الشيخ يس الحمصي: "رُبَّ سائلٍ يسأل: ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبراً بما هي خبر عنه أعمّ من رابط جملة الصلة بالموصول، وكذا من الجملة الواقعة حالاً أو صفة؟ وجوابه أنّه لمّا كان الإخبار بالجملة أكثر م ن الوصف والوصل والحال ناسب أن يكون ربطها أعَمّ من رابط كلٍّ، لأنّ الشيء إذا كثر في الكلام ناسب أنْ يأتي على أنحاء مختلفة، و قد رُدَّ هذا بأنَّ دعوى الكثرة في الخبر دونها مِمّا لا دليل عليه...." (٨).

---

(١) =: شرح الكافية الشافية:١/٣٤٣،

(٢) =: قضايا الإسناد في الجمل العربية /٤٦.

(٣) نظام الا رتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د . مصطفى حم يدة/٢٠٣- ٢٠٤، مكتبة لبنان ناشرون/ط١-١٩٩٧.

(٤) م.ن/ ص.ن.

(٥) =: التعليق بين الخبر والإنشاء- دراسة في بنية النص- د. هاني صبري/ ١٢، بحث منشور في مجلة التربية والعلم العدد ٣١/ ٢٠٠١.

(٦) =: في بناء الجملة العربية / ١١٧- ١١٨، الجملة الاسمية ، د.علي أبو المكارم /٤٨، مؤسسة المختار- القاهرة/ط١-٢٠٠٧.

(٧) =: أسرار العربية، ابن الأنباري/ ٧٤- ٧٥، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطابع المجمع العلمي العربي- دمشق/د.ت شرح المفصل: ١/ ٩١.

(٨) حاشية يس الحمصي على التصريح على التوضيح:١/ ٥٥٨- ٥٥٩، المكتبة التوفيقية-القاهرة/د.ت

لقد وضع النحويون قاعدة في ربط الخبر الجملة بالمبتدأ، مفادها أن الجملة إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط(١)، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله(٢):

وإنْ يكنْ إيّاهُ معنىً اكتفى بها كنُ طْقِ ي اللهُ حَسْ بي وكَفَ ى

فقوله (نطقي الله حسبي) المراد من النطق المنطوق به وهو (الله حسبي)، وذكر خالد الأزهري(٩٠٥ هـ) أنّ مثل هذا النوع من الإخبار ليس من الإخبار بالجملة، بل بالمفرد على إرادة اللفظ(٣). ومن الشواهد على ذلك أيضاً قوله (ﷺ): "أفضلُ ما قلتُه أنا والنّبيون من قبلي لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له."(٤) وقولهم: (هِجيّري أبي بكر لا إله إلاّ الله)، ومما جعلوه مستغنياً عن عن الرابط ما كانت الجملة خبراً عن ضمير الشأن أو القصة (٥)، واستشهدوا لضمير الشأن بقوله تعالى: **چ‍ٱ ٻ ٻ ٻ‍چ** الإخلاص/١ فـ(هو) ضمير الشأن مبتدأ و (الله أحد) جملة اسمية خبر عنه، وهي عنه في المعنى؛ لأنّها مفسرة له، ولضمير القصة قوله تعالى : **چ‍ک گ گ گ گ ڳ ...چ** الأنبياء/٩٧ (٦). فإنْ لم تكن الجملة المخبر بها عن المبتدأ هي عينه في المعنى، التزِم وجود الرابط، وقد أشار النحاة إلى جملة من تلك الروابط، وسنعرضها على النحو الآتي:

أولاً: الضَّمير:

ويعد الأصل والأهم من بين الروابط، والمطّرد في الاستعمال النحوي(٧)، لماَ لَه من "دور "دور كبير؛ لأنّه يوجد مع كل أنواع الجمل والضمائر، ولا يخلو منه تركيب من التراكيب طالتْ أو قصرت... أي يدخل في كل جملة اسمية وفعلية"(٨). والربط بالضمير أشبه بالأداة وظيفة على على ما قرّره النحاة "لذلك كانت الضمائر البارزة تؤدي وظيفتها في ال ربط كما تؤدّيها أدوات

---

(١) =: شرح الكافية:١/ ٩١، شرح المكوّدي على الألفية/ ٤٨، همع الهوامع:١/٣١٦.

(٢) الألفيّة / ١٠.

(٣) =: التصريح على التوضيح: ١/ ٥٥٨.

(٤) الحديث أورده ابن مالك في الموطأ في باب ما جاء في الدعاء/ ١٧٠، عن طلحة بن عبيد الله بن كُريز ، تصحيح وتخريج محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي–بيروت، د.ت/١٩٨٥.

(٥) =: شرح الكافية الشافية : ١/ ٣٤٣، أوضح المسالك، ابن هشام :١/ ١٣٩، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الجيل–بيروت/ط٦–١٩٩٦.

(٦) =: التصريح على التوضيح: ١/٥٥٨.

(٧) =: مغني اللبيب : ٢/٦٤٤، التصريح على التوضيح : ١/ ٥٦٢، الأشباه والنظائر للسيوطي : ٢/ ٦٠، تحقيق محمد عبد القادر، المكتبة العصرية–بيروت/٢٠٠٦.

(٨) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، محمد صلاح الدين:١/ ٣١٦، مؤسسة الصباح–الكويت/د.ت.

المعاني الرابطة، إلاّ أنّ الضمير البارز يعتمد على إعادة الذكر في حين تعتمد أدوات الربط على معانيها الوظيفية التي تحدّد نوع العلاقة المنشأة "(١). والربط بالضمير وسيلة من وسائل التعبير بالمضمر عن الظاهر استغناءً عن إعاد ة اللّفظ مرتين، وقد ذهب بعض الدارسين إلى أنّ الربط بالضمير وسيلة استحدثتها العربية بعد مراحل من التطور بدلاً من إعادة اللفظ بنفسه، أو التعبير بالألف واللام للغرض نفسه، وساق على ذلك شواهد منها قول الفرزدق(٢):

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتارِكِ حقِّ هِ ولا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولامُتَيَ سِرِّ

وقول عمر بن أبي ربيعة(٣):

كَ مْ قد ذكرتك لو أجزى بِ ذكرِكم يا أشبهَ الناسِ كل الناسِ بالقمرِ

ومن شواهد التعبير بـ (أل) عن الضمير قوله تعالى: **ﭽﯪ ﯫ ﯬ ﯭﯮﭼ** النازعات/ ٤١. وقد رَدّ د. محمد حماسة على هذا الرأي بأنّ هذه الشواهد لا تنهض دليلاً قوياً على استغناء اللّغة عن الضمير في فترة من فتراتها، إذ الشواهد نفسها تشتمل على ضمائر، فضلاً عن أنّه لا توجد آثار تكشف لنا خلو اللّغة من الضمائر (٤).

ومن شرط الربط بالضمير أن يكون ضمير الخبر هو ضمير المبتدأ في المعنى، وقد بيّن سيبويه ذلك بقوله (٥): "واعلم أنّ المبتدأ لابُدَّ له من أن يكون المبنيّ عليه شيئاً هوهو ". كما في قولنا : (زيدٌ أبوه قائمٌ) فالهاء في (أبوه) عائدة على زيد، فإن قلت : (زيدٌ عمروٌ منطلقُ) لم يَجُزْ ؛ ((لأنّك ذكرت اسماً، ولم تخبر عنه بشيء، وإنّما خبّرت عن غيره))(٦) إلاّ أنْ تضيف إليه شيئاً، كما تقول : (زيدٌ عمروٌ منطلقٌ إليه أو معه)(٧). ويجوز حذف الضمير إذا كان لا يجهل موضعه للعلم به، وهو إمّا مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وفي حذف المرفوع مدار خلاف بين النحاة، والأصوب وقوعه(٨)، أمّا المنصوب فيحذف إذا كان المبتدأ بلفظ دالٍ على العموم كـ (كُلّ) (كُلّ) أو ما يشابه ه،فمثال (كل) قراءة ابن عامر برفع كلّ (٩)**ﭽ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱﭲ ﭼ** الحديد/ ١٠، والتقدير: (وكلٌ وعدَهُاللهُ الحُسنى) ومما شابه لفظ (كل) في العموم، أوالافتقار إلى

---

(١) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية/ ١٥٢.

(٢) =: ديوانه:١/٣١٠،تقديم وشرح مجيد طرد، دار الكتاب العربي–بيروت/٢٠٠٦.

(٣) =: ديوانه/ ١٤٥،تحقيق.عبد المنعم خفاجي، وعبد العزيز شرف،المكتبة الأزهرية–القاهرة/١٩٧٨.

(٤) =: في بناء الجملة العربية/ ١٤٢.

(٥) الكتاب: ٢/ ١٢٧.

(٦) المقتضب: ٤/ ١٢٨، وينظر: المرتجل في شرح الجمل/ ٣٤٠– ٣٤١.

(٧) =: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٢٨١، أسرار العربية/ ٧٤– ٧٥.

(٨) للاستزادة ينظر: قضايا الإسناد في الجملة العربية/ ٥٤– ٥٧ (رسالة ماجستير).

(٩) =: العنوان في القراءات السبع، أبو ظاهر الأندلسي /١٨٦،تحقيق د .زهير غازي زاهد ود .إبراهيم العطية،عالم الكتب–بيروت/ط١–١٩٨٥.

متمّم للمعنى قولهم : (امروٌ يدعو إلى خير أُجيب، وآمرٌ بخير ولو كان صبيًّا أُ طيع)[1]. أمّ ا الضمير المجرور فقد حذفوه من قولهم : (السَّمْنُ منوان بدرهم، والبُّرُ الكُرّ بستين) والتقدير فيهما : (السمن منوان منه والبُّرُ الكرّ منه... ومثله ما ورد في قوله تعالى : چئى ئى ئد ى ى يـ يد ئجچ الشورى/٤٣ والتقدي إنَّ ذلك الصبر منه أي مِن الصابر [2]. يتبين لنا مما أشرنا إليه أنّ الربط بالضمير "وظيفته وظيفة سياقية كبرى لا يستقيم تركيب منه"[3].

ثانياً: اسم الإشارة :

ويقع ربط الخبر الجملة بالمبتدأ ب اسم الإشارة النائب عن الضمير، وفي التعبير ب اسم الإشارة الواقع مسنداً إليه (مبتدأً ثانياً)، من الدلالات السياقية ما لا تتأتّى في التعبير بالضمير، "فالضمير يمكن استخدامه بدل هذه الأسماء الإشارية، ولكن اسم الإشارة في موضعه يكشف عن ضرب من التوكيد والإحاطة والحصر لا تستشعره مع الضمير لو استخدم مكانه"[4].

وقد استدل النحاة على ذلك بشواهد من التنزيل، ومنها قوله تعالى :چچ چڍ چڍچ الأعراف/ ٢٦ في وجه قراءة (لباسُ) بالرفع لا بالنصب وإعراب (ذلك) مبتدأ ثانياً لا صفة ولا بدلاً أو عطف بيان، وأجاز الفارسي وغيره كونه صفة، وقد رَدّه الحوفي بأنّ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف [5] أمّا ابنُ الحاج فقد اشترط في وقوع اسم الإ شارة رابطاً أنْ يكون المبتدأ الأول صلةً أو موصوفاً، وأنْ تكون الإشارة للبعيد، فلا يقال : زيد قام هذا أو ذاك، ورُدّ على رطه الأول بما ورد في التنزيل من قوله تعالى :چ ئى ئى ئې ئى ئى ئد ى ى يـ يدچ الإسراء/ ٣٦[6].

ثالثاً: إعادة المبتدأ أو ما يُسمّى (وضع الظاهر موضع الضمير) وله صورتان:

١- إعادة المبتدأ بلفظه :

ويقع ربط الخبر الجملة بالمبتدأ بإعادة لفظ المبتدأ بنفسه، فيكون مذكوراً مرتين في تركيب واحد وقد أجازه النحاة في مواضع التفخيم والتهويل قياساً ولا يأتي في غيره [7]، ومن ذلك قوله تعالى : چ يـ يد ث ثچ القارعة/ ١ – ٢ وهو كثير في القرآن–، ومنه قول الشاعر[8]:

---

(١) =: شرح الكافية الشافية: ٣٤٣/١– ٣٤٧.

(٢) =: الإيضاح العضدي/ ٤٤– ٤٥، شرح المفصل: ٩٢/١، شرح الكافية: ١/ ٩٢.

(٣) النحو الوصفي:١/ ٣١٩.

(٤) في بناء الجملة العربية: /١٤٧– ١٤٨.

(٥) =: مغني اللبيب: ٢/ ٦٤٦، قضايا الإسناد في الجملة العربية/ ٥٠.

(٦) =: ارتشاف الضَّرَب، أبو حيان :٥٠/٢، تحقيق مصطفى النماس، مطبعة النسر الذهبي /ط١–١٩٨٤ مغني اللبيب: ٢/ ٦٤٦.

(٧) =: مغني اللبيب: ٢/ ٦٤٧، التوضيح على التصريح: ١/ ٥٦٢.

(٨) البيت لعدي بن زيد، ديوانه/ ٦٥،جمع وتحقيق محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية–بغداد/د.ط–١٩٦٥

لا أرى الموتَ يَ سبقُ الموتَ شيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفَ قيرا

وأجاز سيبويه في الاختيار في غير هذا الموضع، وخصّه بالشعر، بشرط أن يكون بلفظ الأول، فإن لم يكن بلفظ الأول لم يجزه [١]. يطالعنا بعض الدارسين المحدثين برأيٍ هو أنّ إعادة المبتدأ بلفظه لا يُعَدّ من الروابط إذ يقول : "لا أدري لِمَ فرّق النحاة بين الخبر الذي هو يعادل المبتدأ في المعنى، والخبر الذي تكرر فيه لفظ المبتدأ، فقالوا : إنّ الأول لا يفتقر إلى رابط، على حين الثاني الرابط فيه هو إعادة المبتدأ بلفظه وهذا تفريق عجيب، وكان ينبغي على الأقل المساواة بينهما في عدم الحاجة إلى رابط، ولذلك نرى استبعاد ما قاله النحاة من أنّ إعادة المبتدأ بلفظه رابط من أنواع الروابط، قياساً على ما ذهبوا إليه من أَنَّ الخبر إذا كان هو نفس المبتدأ في المعنى لم يحتج إلى رابط."[٢].

٢- إعادة المبتدأ بمعناه :

وهو أنْ يكون في الجملة اسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى، لا باللفظ وذلك نحو : (زيدٌ قام أبو عمروٍ) إذا كان أبو عمرو كُنية لـ(زيد) وهو مذهب أبي الحسن الأخفش، وقد استدَلّ عليه بقوله تعالى: **چئى ئد ى يـ يـد ئج ئح ئم ئيچ** الأعراف/١٧٠ فـ (الذين) مبتدأ، وجملة (إنّا لا نضيع اجر المصلحين) خبره، والرابط بينها إعادة المبتدأ بمعناه، فالمصلحون هم الذين يمسكون بالكتاب ...[٣] وقد منع الجمهور ذلك، ورَدّوا على الأخفش أنّ (الذين) مجرور بالعطف على (الذين) في قوله : **چ ئۇئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈچ** الأعراف /١٦٩، أو أنّ الرابط هو العموم ؛ لأنّ المصلحين أعمّ من المذكورين، وقيل : الرابط ضمير محذوف ، أي: منهم، وقيل : الخبر محذوف أي: مأجورون، والجملة دالّة على حذفه [٤]. وقد وافق ابن عصفور الأخفش في الاسم الموصول، ولم يأخذ بمذهبه في الخبر، من ذلك قولهم : (أبو سعيد الذي رويت عن الخدري) أي: عنه[٥].

رابعاً: عموم في الخبر يشمل المبتدأ:

---

(١) =: شرح الكافية: ١/ ٩٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد الصبان :١/ ٣١٢، تحقيق محمود بن الجميل،مكتبة الصفا/القاهرة،ط١-٢٠٠٢

(٢) المركب الاسمي الإ سنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، د . أبو السعود حسنين /٤٨، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية/د.ط-د.ت

(٣) =: معاني القرآن، الأخفش/٢٤٥،تحقيق إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية-بيروت/ط١-٢٠٠٢

(٤) =: التصريح على التوضيح: ١/ ٥٦١.

(٥) =: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٤٥- ٣٤٦.

قد أشار بعض النحاة إلى هذا النوع من روابط جملة الخبر بالمبتدأ، وعدّوه من الروابط المعنوية من ذلك اقتران فاعل (نِعْمَ و بِئْسَ) بالألف واللام نحو : (زيدٌ نِعْمَ الرَّجل)(١)، وحملوا (أل) على معنى الجنس، وذلك لأنّ (الرَّجل) لفظ يشمل زيداً وغيره، لذا لا تعد جملة (نعم الرجل) أجنبية عن (زيد) للعموم الحاصل في المعنى، فالرابط رابط معنوي لا رابط لفظي (٢). واستشهدوا له أيضاً بقول ابن ميادة(٣):

أَلا لَيتَ شعري هل إلى أمِّ جَ حدَ رٍ سبيلُ فأَمّا الصَّ بْرُ عنها فلا صَبْرا

وذهب ابن هشام إلى أنّه يلزم أن يجيزوا (زيدٌ ماتَ الناس)، (عمرو كلُّ الناس يموتون)، (خالد لا رجل في الدا ر)، ثم وجّه (أل) في فاعل نِعْمَ وبئس على أنّ ها للعهد لا للجنس، أو يكون الربط بإعادة المبتدأ بمعناه على ما ذهب إليه الأخفش، أمّا بيت الشعر فخَرّجه على أَنَّ الربط فيه بإعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، أي لا صبر له عنها، لا أنّه لا صبر له عن كل شيءٍ(٤).

خامساً: (أل) النائبة عن الضمير:

هذا الربط نوع ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين، واستدلوا عليه بقوله تعالى :**ﭽ ئۆ ئۆ ئى ئى** ﭼ النازعات/٤١، أي: فإنّ الجنة مأواه، والبصريون يقدّرون ضميراً محذوفاً، أي :هي المأْوى له(٥).

سادساً: العطف بالواو:

أجاز هشام الخضراوي الربط بين جملة الخبر والمبتدأ بالعطف بالواو، نحو : "زيد قامتْ هند وأكرمها" و "زيد قام وقعدتْ هند" على اعتبار أن الواو للجمع، فللجملتان كالجملة الواحدة(٦).

سابعاً: جملةُ شرطٍ مشتملة على ضمير يعود على المبتدأ :

وذلك نحو : (زيدٌ يقومُ عمروٌ إنْ قامَ) ففي قام ضمير عائد على المبتدأ (٧). ولعلنا نكتفي فيما أشرنا إليه من أنواع روابط الجملة الصغرى المخبر بها عن المبتدأ، والمظان كفيلة، بالتفصيل في ذلك.

---

(١) =: ارتشاف الضَّرب: ٢/ ٥١، قضايا الإسناد في الجملة العربية/ ٥١ (رسالة ماجستير).

(٢) =: التصريح على التوضيح : ٥٦١/١، المقيد الإنشائي لجملة الإسناد في القرآن الكريم / ٢٩، رسالة ماجستير تقدم بها: مجاهد عبد المنعم أحمد، إلى مجلس كلية التربية– جامعة الموصل /٢٠٠٨.

(٣) =: شعره– مجموعاً– /٤٨،جمع وتحقيق محمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهور–الموصل/د.ط–١٩٧٠

(٤) =: مغني اللبيب: ٢/ ٦٤٧.

(٥) =: شرح جمل الزجاجي : ١/ ٥٧١– ٥٧٢، شرح ا لأشموني : ١/ ٣١١، قضايا الإسناد في الجملة العربية/ ٥٢– ٥٣.

(٦) =: مغني اللبيب: ١/ ٦٤٨.

(٧) =: م .ن:١/ ٦٤٨.

ثالثاً: الجملة الصغرى المُختلَف في وقوعها خبراً – بين المانع والمجيز– :

لعل من الثابت لدينا أنّ النحويين قد أجمعوا على جواز الإخبار بالجملة الصغرى عن المبتدأ اسمية كانت أم فعلية، ولم نجد لهم خلافاً على هذا الإجماع. أمّا الإخبار بالظرف فهو من الجائز أيضاً، غير أنّ محل خلافهم بالظرف هو في متعلّقه، فمنهم من علّقه اسماً، فحكم على الإخبار بأنه مفرد نحو : (زيدٌ أمامك) أي: مستقرٌ أمامك، ومنهم من علّقه فعلاً، فكان الإخبار من قبيل الجملة نحو : (زيدٌ أمامك) أي استقرّ أمامك (١). ومما أجازوه أيضاً الإخبار بالجملة الشرطية نحو : (زيدٌ إنْ تكرمْ ه يكرمْكَ)، فقد أدرجها بعضهم ضمن الجملة الفعلية، والبعض الآخر ضمن الجملة الاسمية، في مواضع حدّدوها(٢). بيد أنّنا نجد خلافاً نحوياً وقع بين النحويين في جمل صغرى وقعت خبراً عن المبتدأ بين المانع والمجيز، فمن الجمل التي أجمعوا على منع وقوعها خبراً عن المبتدأ جملة النداء، فلا يجوز (زيدٌ يا أعدلَ الناسِ)، وكذلك الجملة المصدّرة بأحد الحروف (لكنْ، وبل، وحتى) و حكى الإجماع غير واحد من النحويين منهم الشيخ الكافيجي(٣). وجاء في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي "واستشكل وقوع الاستدراك خبراً في نحو: (زيدٌ وإنْ كثرَ مالُه لكنّه بخيلٌ)، مع وروده في كلامهم، وخرّجه بعضهم على أنّه خبر عن المبتدأ مقيداً بالغاية، وبعضهم قال: الخبر محذوف، والاستدراك منه"(٤) وعلل الأستاذ عبد السلام السلام هارون منع وقوع جملة النداء خبراً عند الجمهور لما فيه من يُسْر وبُعْد عن التقدير(٥).

وأمّا الجمل التي اختلفوا في وقوعها خبراً فنجد فيها مذهبين أحدهما المنع والآخر الجواز، ومن تلك الجمل الجملة الإنشائية الطلبية، التي فيها أسلوب من أساليب الطلب كالأمر والنهي والاستفهام نحو : (زيدٌ أكْرِمْهُ، وزيدٌ لا تكرِمْهُ ، وزيدٌ هل تكرِمُهُ ، وزيدٌ ليتَهُ يُكْرَم ، وزيد ما أكرَمَهُ....) فذهب ابن الأنباري ووافقه بعض الكوفيين إلى عدم جواز الإخبار بالجملة الطلبية، حجتهم في ذلك أنّ الخبر ما احتمل الصدق أو الكذب، وجملة الطلب لا تتحمل ذلك (٦). وخرّج ابن السراج ما ورد من ذلك على تقدير قول محذوف(٧)، أي: في قولنا (زيدٌ أكرِمْ ه) يكون التقدير : التقدير: (زيدٌ أقولُ لكَ أكرِمْهُ)، غير أننا نجده يجيز الإخبار بالجملة الطلبية تلميحاً لا تصريحاً، إذ يقول(٨): "وإنْ قدّمت الأسماء فقلت: (زيدٌ قطعت يده) كان قبيحاً ؛ لأنه يشبه الخبر وهو جائز ؛

---

(١) =: شرح المفصل: ١/٨٨.

(٢) =: شرح التسهيل: ١/٢٩٥، قضايا الإسناد في الجملة العربية/ ١٥٨.

(٣) =: همع الهوامع : ١/ ٣١٥، هدية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، محمد محيي عبد الحميد : ١/١٣٩،دار الجيل–بيروت/ط٦–١٩٨٠، الجملة الاسمية/ ٤٥.

(٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد الخضري : ١/٢٠٠،شرح وتعليق تركي فرحان،دار الكتب العلمية–بيروت/ط١–١٩٩٨

(٥) =: الأساليب الإنشائية في النحو العربي/ ٣٥.

(٦) =: شرح التسهيل: ١/ ٢٩٦.

(٧) =: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٤٦، حاشية الخضري: ١/ ٢٠٠.

(٨) الأصول في النحو:٢/١٧١–١٧٢

إذا لم يشكل، وإذا قلت: (زيدٌ ليقطعَ اللهُ يدَه) كان أمثل لأنه غير ملبس، وهو على ذلك اتساع في الكلام؛ لأنّ المبتدأ ينبغي أن يكون خبره يجوز فيه الصدق والكذب، والأمر والنهي ليسا بخبرين والدعاء كالأمر، وإنّما قالوا: (زيدٌ قمْ إليه، وعمروٌ اضرِبْهُ) اتساعاً، كما قالوا: (زيدٌ هل ضربتَه؟) فَسَدَّ الاستفهام مسد الخبر، وليس بخ بو على الحقيقة ...."، ويذكر أحد الدارسين المعاصرين أنَّه قد قرأ كتاب (الأصول)، فلم يجد ما ذكره الناس عنه من تقدير قول مضمر، مع منعه الإخبار بالجملة الطلبية⁽¹⁾. وتأول الجرجاني وقوع الجملة الطلبية خبراً على وجهين، أحدهما: يكون على إضمار قول محذوف ونعته بأنّه في التنزيل كثير جدّاً، والآخر : يكون الكلا م محمولاً على المعنى، فقولنا (زيدٌ اضْرِبهُ) معناه: أوجب عليك ضَرْبَهُ، فَصَحّ أن يكون خبراً ⁽²⁾. غير أننا نجد مَنْ ذهب إلى أنّ تقدير القول فيه تكلّف لا محوّج له ⁽³⁾. أمَّا المذهب الآخر فقد ذهب الفراء، والمُبَرِّد، وابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيان⁽⁴⁾ إلى جواز وقوع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ . المبتدأ. ونجد سيبويه يجيز هذا الإخبار ممثلاً له بقوله : (عبدُ اللهِ اضْرِبه)، غير أننا نرى أنّه يعرض عن هذا، حينما يوجّه إعراب قوله تعالى :ﭽ ﭮ ﭯ ﭰ ...ﭼالنور/٢، فيقدر محذوفاً معتبراً (فلجلدوا) بياناً للمبتدأ وليس خبراً⁽⁵⁾. وحجة المجيزين على ذلك أنّ "الخبر المبتدأ لا خلاف خلاف في أنّ أصله أن يكون مفرداً، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فالجملة الواقعة موقعه حقيقة بأن لا يشترط احتمالها للصدق والكذب؛ لأنها نائبة عما لا يحتملها، وأيضاً فإن وقوع الخبر مفرداً طلبيّاً نحو : كيف أنت؟ ثابت باتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، ومع ذلك فهو مسموع شائع في كلام العرب، كقول رجل من طيّ:

قلتُ مَنْ عِ يلَ صَ برُه كيفَ يَسْلو صالياً نارَ لوعة وغرام ⁽⁶⁾

فضلاً عن أنّ (الخبر) الذي يحتمل الصدق والكذب ليس هو خبر المبتدأ، بل هو ما يقابل الإنشاء، كما أنّ النحويين قد اتفقوا جميعاً على جواز رفع الاسم بعد (أَمّا) في نحو : (أمّا زيدٌ

---

(١) =: قضايا الإسناد في الجملة العربية/ ١٥٩.

(٢) =: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٢٥٢- ٢٥٣.

(٣) =: المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، د . عبد الفتاح الحموز / ٢٤٠،دار عمار-عمان/ط١-١٩٨٦ بناء الجملة الفعلية في السور المكية/ ١٦٨ (رسالة ماجستير).

(٤) =: معاني القرآن الفراء :١/ ٣٠٦، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت/ط١-٢٠٠٢ الكامل في اللغة والأدب/ ٤٧٥ ، شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٤٧، ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٩.

(٥) =: الكتاب: ١/ ١٢، ١٣٨، ١/ ١٤٣، المقيد الإنشائي لجملة الإسناد في القرآن الكريم /١٠- ١١.

(٦) شرح التسهيل:/ ٢٩٥- ٢٩٦، وينظر: مغني اللبيب: /٥٤٠- ٥٤١.

فلضرِبهْ) فيتعين أنْ يعرب مبتدأً وما بعده هو الخبر [(١)]. وقد ورد وقوع الجملة الطلبية خبراً في القرآن الكريم في مواضع متعددة، وكذلك في المنظوم من كلام العرب ومنه(٢):

وجَ دُّ الفرزدق أَتعِ سْ به ودَقَّ خَياشِ يمَهُالجَنْ دَلُ

ويلحظ أنّ المطرّد الشائع أن تقع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ، في حين قلّما وقعت خبراً لحرف مشبّه بالفعل أو لفعل ناقص(٣). وبعد ما أشرنا إليه نخلص إلى القول بأنّ الجملة الصغرى بصورتها الطلبية قد وقعت خبراً عن المبتدأ في القرآن، بصرف النظر عن التأويلات والتقديرات التي يجد المعربون فيه ا مخرجاً عمّا قعّده النحويون، لذا فـ "إنّ قدسية الشواهد القرآنية تعلو ع لى قوانين النحاة وتتفوق على قواعد العربية".(٤)

ونقف عند خلاف نحوي آخر تمثل بمنع وقوع الجملة الإنشائية (غير الطلبية) خبراً عن المبتدأ منها الجملة القسمية، فقد نقل عن ثعلب منعه وقوع جملة القسم خبراً . فلم يجوّز : (زيدٌ ليقومنَّ)(٥) ليقومنَّ)(٥) وتأول النحويون بأنه قصد بالم نع جملة جواب القسم لا جملة القسم ؛ "لأنّ الجملة المخبر بها لها محل من الإعراب، وجواب القسم لا محل له ... فالخبر مجموع جملة القسم المقدّرة، وجملة الجواب المذكورة لا مجرد الجواب."(٦).

ولعل حجة المانعين أنّ جملة القسم غالباً ما تكون إنشائية، وقد تخلو من ضمير عا ئد، غير أنّه رُدّ على أنّ الضمير العائد "إنْ خلت منه جملة القسم تتضمنه جملة الجواب، والخبر في المعنى إنّما هو جواب القسم، أمّا جملة القسم فإنّما جيء بها للتوكيد لا للتأسيس، ولمّ ا تقدّمت على الجواب أصبحتْ في الظاهر هي الخبر وجوابها لا محل له، وكمَ ا كانتا في الارتباط كالجملة الواحدة، والضمير العائد في واحدة منهما لم يبق ما يمنع أن تكون الأولى خبراً في اللفظ والصناعة، والثانية خبراً في المعنى"(٧) وقد رُدَّ رأي ثعلب بـالمنع، ووصفه ابن مالك بالضعيف (٨)، بالضعيف(٨)، واحتج المجيزون بورود الشواهد المتواترة على ذلك، فمِنَ القرآن قوله تعالى **:چڑ**

---

(١) =: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون/ ٣٥- ٣٧.

(٢) البيت لرجل من بني عذرة يهجو فرزدقاً، =: المقاصد النحوية، العيني:١/٦٨، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت/١-٢٠٠٥ منحة الجليل، محمد محيي الدين عبد الحميد : ١/١٥٧، مطبعة المختار الاسلامي-القاهرة/ط٢٠-١٩٨٠

(٣) =:إعراب الجمل وأشباه الجمل/ ١٤٤- ١٤٥.

(٤) المقيد الإنشائي لجملة الإسناد في القرآن الكريم/ ١٥.

(٥) =: شرح التسهيل: ١/ ٢٩٦، مغني اللبيب: ٢/ ٥٤٠- ٥٤١.

(٦) الإعراب عن قواعد الإعراب/ ٧٩- ٨٠.

(٧) إعراب الجمل وأشباه الجمل/ ٩٠.

(٨) =: شرح التسهيل: ١/ ٢٩٦.

ڻ ڈ ڈ ۀ ۀ ہ ۂ ہـ ہچ العنكبوت/٦٩، ومن الحديث النبوي ما استدّل به ابن مالك [١] بحديث رسول الله (ﷺ): "وقيصرُ ليهلكن، ثم لا يكون قيصر "[٢]، وأشار إلى أنَّ هـ أكثر وقوع جملة القسم تكون خبراً عن المبتدأ، ومن الغريب أنْ تقع خبراً عن (كان)، مستشهداً بقوله (ﷺ): "قد كان مَنْ قبلكم ليُمشطَنَّ بمشاط الحديد "[٣]، ونعى ابن مالك على الفراء منعه أن يقال: (زيدٌ ليفعلنَّ)[٤]. ومن منظوم الشعر ما استدل به من قول الشاعر[٥]:

جَشَأَتْ فقلتُ اللَّذ خَشِيتِ لَيَأتِيَنْ   إذا أتاكِ فلاتَ حينَ مَناصِ

وللدكتور فاضل السامرائي رأيٌ وجيه، فقد ذهب إلى أنّ جملة ما يسمى بجواب القسم قد يكون لها موضع- كما في الشواهد التي تمثلنا به ا-، وقد لا يكون لها موضع، وإنّما يُؤتىَ بها للتوكيد فحسب، مثل قوله تعالى:**چقـچ ڃ ڄ ڃچ** الهمزة/٤ هي جملة ابتدائية مؤكدة بالنون[٦].

---

[١] =: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/٢٢١، تحقيق طه محسن، دار آفاق عربية للصحافة والنشر/١٩٨٥

[٢] صحيح البخاري: الحديث رواه أبو هريرة : ٣/ ١١٠٢ رقم الحديث/ ٢٨٦٤ اعتنى به أبوعبدالله الجميل، مكتبة الصفا-القاهرة/ط١-٢٠٠٣

[٣] الحديث في شواهد التوضيح والتصحيح مؤكداً بالنون/ ٢١٩، وفي صحيح البخاري غير مؤكد (ليمشط). ينظر صحيح البخاري: ٣/ ١٣٩٨ رواه خباب، رقم الحديث ٣٦٣٩،

[٤] =: معاني القرآن: ١/١٩٢.

[٥] البيت لا يعرف قائله ، ينظر: مغني اللبيب ٢/٥٤١

[٦] =: الجملة العربية- تأليفها وأقسامها-: /٢٢١- ٢٢٢.